# ملاحظات على هامش

# السيد إياد جمال الدين



ملاحظات قصيرة .. وملامح صغيرة ..

أرسمها على هامش أفكارٍ.. مكررة

علي ح. زكريا

alihqa@yahoo.com

# مدخل

بات السيد إياد جمال الدين حاليًا مفكرًا يُشار له بالبنان، هكذا هو الظاهر بعد أن أصبح شخصية بارزة، وضيفًا دائمًا تتسابق البرامج التلفزيونية على استضافته، كان آخرها ندوة لمؤسسة الفكر العربي بالتعاون مع قناة العربية الفضائية، التي تابعتها مُمنيًا نفسي بسماع شيء جديد قد ينطق به سماحة السيد، ولكن كالعادة خاب ظني بتكرار سمج وممل لشعاراته وتنظيراته المُعادة، وحسب الظاهر أنه سقط في حفرة التكرار الفكري بعد الإفلاس السياسي ولم يعد بإمكانه ابداع شيء جديد.

بغض النظر عن موقفه السياسي، وموقفنا من ذلك سواء بالتأييد أو الرفض، فإنه بلاشك أصبح صاحب موقف فكري يؤيده فيه بعض النّاس، وخلافنا السياسي معه، لا يجب أن يغنينا عن بيان الخلل الفكري الذي يبثه بين

النّاس مستغلاً قدراته الخطابية، ونبرات صوته الهادئة، وزيّه الديني، في الترويج له، وللأسف فإن أي نقاش جدّي لما يطرحه على الصعيد الفكري والنظري لم يحدث بل تم في الغالب الإكتفاء بتخطئة موقفه السياسي والاستغناء به عن ذلك. ومن واقع متابعتي له منذ سنوات عديدة بتّ الآن استطيع مسابقته في أقواله، وأفكاره وهي بمعظمها سهلة الرد، بسيطة النقض، لمن لا يكتفي بالإستماع كما هو غالب شبابنا للأسف الذين أصبحت الثقافة عندهم وجبة يأخذونها من التلفاز، ولا يصنعونها بعقولهم.

لا أدّعي أنني سأناقشه بكل ما يطرحه، أو سأنسف كامل أطروحته، أو أنني سأعتمد منهجًا أكاديميًا في تقديم الأجوبة النقضية، وما يتبعها من إجابات حِلّية، إنما سأكتفي بنقاطٍ أسجلها على هامش بعض أفكاره المشهورة، قد تكون مبعثرة ومفتقدة للتنسيق، وهذا بسبب كونها تجميع لآراء

مختلفة تناقش أقوالاً مقولة لا آراءً مكتوبة تفضل بها، وهي بمعظمها قد أعادها في برنامج (حوار العرب) الذي بُثّ على قناة العربية بتاريخ ٢٠١٠/١١/١٦م، وأعاد مركز ميمري (MEMRI) الصهيوني نشر مقتطفات منه، ومنه تُستقى، وألتمسُ العذر على الاختصار والاختزال والإشارات العابرة.

في ظل النقمة على الإخفاق الاجتماعي والسياسي والإقتصادي المتزايد، يبدو من السهل أنْ يُرمى الأمر على عاتق الدين ويُطلب منه تحمّل المسؤولية عن ذلك، لتبرئة باقي الساحات منها على وجه الخصوص ساحة النفس. وممَّا يؤسف له أن شخصًا من المفترض أنه وصل إلى درجة (البحث الخارج) في حوزة قم المقدسة لا زال غير قادر (أو غير راغبٍ) على التفكيك بين الدين

بحد ذاته، وبين إدعائه أو ما يُلصق به، بل ويتقافز على حقائق بديهية في نقض غريب للمنطق السليم، ولكونه يخاطب العوام بمنطقهم وبنبرة ثقة تدل على مستوى العقول التي يخاطبها، فكلامه يلقى رواجًا بينهم، تكمن المشكلة إذن في "السفسطة" التي يمارسها المتحدث بكل صلافة لجذب تأييد العوام كدلالة على صحة ما يقول.

فاللعب على أوتار التناقضات هو إحدى أكثر المغالطات المنطقية انتشارًا على الألسن، وهي وإن كانت رائجة بينهم إلاّ أنها لا تملك دعامة علميّة تسندها إن استخدمت في خطابٍ يهدف إلى نقض منظومة فكريّة كاملة.

إنّ إحدى أكثر "الاسطوانات" التي يكررها السيد جمال الدين، هي كون خصلة النفاق لم تظهر إلا في المدينة المنورة كنتيجة مباشرة لاستلام النبي الأكرم صلى الله عليه وآله الحكم فيها، وهذا النفاق لم يكن موجودًا في

الجاهلية، بل كان الجاهلي بحسب تعبيره «أعظم من الصقور الحرة» و كان عبدًا للـ(هو)[١] — أي الله سبحانه وتعالى- وتحول في المدينة إلى عبدٍ للـ(أنا)، الباحثة عن السلطة بكل ما فيها من دسائس.

تعتمد لغة الخطاب كثيرًا على النبرة التي تنطلق منها، فقد يصل الكلام الفارغ إلى القلب لسهولته وسلاسته، ويمتنع الكلام "الدسم" عن ذلك لضعف نبرة المخاطِب، ويبدو ذلك جليًا حين ننظر لهذه الكلمات بدقة ورويّة، ومنها هذه الدعوى أعلاه التي بدأت تلقى رواجًا رغم تهافتها.

يبدو أنه فات سماحة السيد أنّ الإنسان هو الإنسان، عاش في بداية الخلق أم في نهاية القرن الحادي والعشرين، تبقى حاجاته ورغباته ودسائسه النفسية واحدة لا تختلف بجوهرها وإن تمظهرت بصور أخرى. النفاق حالة بشرية

---

[١] لعلّ مقصوده في عابدي الـ"هو"، هم مسلمي مكة، وهذا توجيه منّي رغم أن السيد لم يتطرق لذلك بل ألحق الجملة بجاهليي مكة، وعلى كل حال هذه دعوى مردودة، فإن عبادة الـ(هو) تستلزم الإتباع لنبيه عليه وآله السلام، ومن ذلك الإنقياد له في سلطانه الديني والسياسي الدنيوي، ويتضح من ذلك أن هذا الفصل بين الاثنين هو فصل مغالط للواقع.

عامّة جوهرها الصراع على السلطة، فالإنسان باحث دائم عن السلطة ومراكز القوة سواء تمثلت هذه المراكز بمنصب قيادي أو مالي أو ديني، وعلى مدى التاريخ نرى وجود المنافقين بهذا المصطلح، فمراكز القوة هذه تعمل عمل مصابيح الإضاءة، تجذب الفراش كما تجذب الذباب حولها، بغض النظر عن مصدر القوة هذا كان سلطويًا أم روحيًا أم معنويًا. حالة النفاق تعبّر عن الرغبة الوصولية عند الإنسان، وكل صاحب نفوذ هو عرضة لتجمع المنافقين حوله ممن يبحثون عن مشاركته هذا النفوذ أو السيطرة عليه أو الإقتباس منه، ولا يكاد يخلو تاريخ البشرية من منافقين في كافة مجالاته.

أمّا أنّ الجاهلي كان يعيش حياة الصقور الحرة، فهذه من مبتكرات سماحة السيد، وإلا فإن التاريخ الجاهلي –على سبيل المثال لا الحصر – يُنبئنا عن مستوى التزلف والنفاق الذي كان يمارسه المناذرة في الحيرة للكسراوات

الفرس والغساسنة في الشام لملوك الروم، كما أنّ تزلف عرب الجاهلية لحكام تلك البلاد بالإضافة إلى الحبشة واليمن لم يكن مخفيًا إنما الفارق بين تلك البقاع وبين «مكة المكرمة» هو كونها ليست ذات مُلك أو حكم أو ذات مركز ديني نفوذ الكهنة فيه كبيرٌ جدًا حتى تكون ظاهرة النفاق ملاحظة بشدة كما هي في باقي البلاد، ورغم هذا فقد سجّل التاريخ الإسلامي في بدأ الدعوة النفاق في أكثر الشخصيات ارتباطًا برجالات «مكة المكرمة» وبتحريض مباشر من كبيرها أبي سفيان، وهو ابن أبي سلول.

ويكفي تتبع قصص الدول والشخصيات التي أثرت في التاريخ منذ طوفان نوح عليه وعلى نبينا وآله السلام، يظهر لنا مدى الصراع الحاصل على مراكز القوة ومدى سعة النفاق الذي رافقها. ويبدو أنه فات سماحة السيد أن النفاق في المفهوم الإسلامي وهو استبطان الكفر واظهار الإيمان بدأ ظهوره بتحريض

من شخصيات مكة ذوي العروش المهددة بفعل الإسلام، وأنّ هذا النفاق في واقعه هو نفاق وليد الفكر الديني الجديد في الحجاز، وليس وليد السلطة في المدينة فهو يستهدف الإسلام بحد ذاته كمنظومة معنوية روحية قيمية وأخلاقية أولاً، لا على مستوى الحكم العام.

والإسلام بحسب مفهوم السيد جمال الدين يتمثل بـ«صوفية جلال الدين الرومي» أي أنه إلتزام شخصي على مستوى الاعتقاد والإيمان، عرفانّي التصرّف، صوفيّ الفكر، زاهد في الإرتباط بالحياة اليومية للمؤمنين. وبذلك تسقط دعواه بنفسها، فالنفاق لم يكن للسلطة السياسية في المقام الأول إنما كان للقضاء على هذا الدين بما هو دين في حدّ ذاته وما يمثله معنويًا وروحيًا، ولا يخفى أن التأثير المعنوي قد يفوق في أحيانٍ كثيرة أي تأثير آخر بما فيه تأثير الحاكم الفعلي ذو السلطة، فحصر النفاق بالطمع بمنصب

القيادة السياسية هو اشتباه بلا شك، يُسقطه تعارض ما يمكن للمناصب أو المقامات المعنويّة أن تحوزه من تأثير يفوق أيّ تأثيرٍ آخر، كما أنّ الدين الذي يدّعيه سماحة السيد، لا شكّ بأن خير ممثل له هو النبي الأكرم صلى الله عليه وآله صاحب الدعوة ناشرها، فإن كان الدين بمثل هذه العرفانية والإنزوائية عن الشأن العام ومنشغل بشأن الفرد ووجدانه عنها، فما هو الداعي الذي أدّى لتوليد النفاق، بزعمه؟ وكيف يستقيم هذا الأمر مع وجود حكومة فعلية للنبي الأكرم صلى الله عليه وآله في المدينة المنورة؟

فحسكة النفاق التي ظهرت في المدينة لم تكن وليدة المنصب السياسي الذي حازه الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله كقائد للدولة الإسلاميّة الوليدة فقط، إنما هي في المقام الأوّل كيدٌ لهذا الدين الذي هدم معتقداتهم.

ثم يعود السيّد إياد، إلى التأكيد على ضرورة فصل الدين عن الدولة بعذر أن الحاكم أراد أن يهيمن على الناس فاستعمل الدين، وبعبارته: «وبات من الضروري الآن للحفاظ على الدين أن يُفصل عن السياسة.»

لاشك بأن السيد إياد ليس وحيدًا في رأيه هذا الذي عبّر عنه بالشطر الأخير، بل إن الشيخ الرئيس ابن سينا في كتابه (السياسة) يُمكن أن يُفهم من كلامه مثل هذه «النتيجة» بمعناها العام، وهو الحفاظ على قداسة الدين من معترك النزاع، كما أنّ الكثير من علمائنا لديهم مثل هذا القول، بل وهذا الموقف مشهود وملاحظ ومبثوث في أقوال ورؤى الكثير من العُلماء سيّما في الحوزة النجفية حفظها الله، إلا أن السيد يمثّل حالة متطرفة جدًا خرجت عمّا هو معهود وبقيت حالة متفردة في ذاتها، وفي تنظيرها ورؤاها.

هناك فرق بين (سياسة الدين) و (دين السياسة) وإن كان ما يُمارس الآن هو المعنى المبتذل للسياسة الميكافيلية فهذا ليس مدعاة لرمي الدين جانبًا وترك الساحة خالية للمعايير البراغماتية/ النفعية التي تتحكم بها، مثل هذا القول يعني اعترافًا بأن ما يطالب به سماحة السيد، بل وما يُمارسه ويُنادي به هو التسلط على الناس وقيادتهم بلا معايير أخلاقية ثابتة، ولكونه يؤكد – بعباراته – على أنّ «الدين لبناء الإنسان فقط» وأن «الشريعة إلتزام شخصي» فهذا يعني تخلية السياسة إلا من مبادئها النفعية وجذورها القائمة على جذب المصالح واعتبارها الغاية دون أي اعتبارات أخرى، وهو تطور غريب طرأ عليه في الآونة الأخيرة بعد أن كان يفرق ما بين (الممارسة العلمانية) و(الإعتقاد العلماني) وأصبح اليوم وقد أزال هذا الخط الفارق بينهما.

كون الدين أتى لبناء الإنسان فهذا يعني بالمحصلة بناء المجتمع، والمجتمع يُصدّر قيادة، فقاعدة الدور هنا مطبقة، والجِذر الأوّلي هو الإنسان الذي أتت الشريعة له، وعلى ما تغذى به الجذر يكون الثمر. وعليه ما قاله سماحة السيد مغالطة جدلية تقدم آراء تدغدغ الناقمين على الوضع الحالي فقط ولا تقدم بنيانًا فكريًا لمدعاه، فتفريقه بين الفرد بذاته وبين المجتمع يعني عدم وجود ارتباط بينهما، وهذا غير صحيح.

إنّ سوء استغلال الدين لا يتحمل تبعته إلا المستغلين، لا الدين، و وجود سياسة ملوثة لا يعني القبول بها كأمر مسلّم به، والدعوة إليها، بل يفرض طرح السياسة النظيفة – إن جاز تسميتها بذلك– قدر الإمكان، والعمل على طرح النماذج الأخلاقية قبال هذه النماذج المنفلتة من عِقال الأخلاقيات، وما لا يدرك كله لا يترك جله، إلا عند سماحة السيد كما يبدو.

كما أن وجود من (يسيّس الدين) أو يستغله في الوصول إلى السلطة لا يبرر توجيه النقد للدين نفسه، بل يستوجب توجيه النقد لمن يستغل ذلك لأجل مصالحه الشخصية أو السلطوية، وهو عين ما يفعله السيد إياد باستغلاله للباسه الديني في بث أفكاره، ويبدو أن صاحبه السيد ضياء الموسوي[1] أكثر تماهيًا مع مبادئه الليبرالية منه، فهذا خلع العمامة والآخر لا يزال يتمسك بها!

إنّ أي فكر يثبت وجوده، وحياته، ويملك بالموازاة مع ذلك قاعدة مؤمنة به هو عرضة للاستغلال من قبل ضعاف النفوس، ولم تنج أي منظومة فكرية، سواء دينية أو وضعية من المتكسبين باسمها.

---

(١) راجع مقالة الكاتبة البحرينية "لميس ضيف" بعنوان (حصان طروادة) المنشورة في ٢٠١٠/٦/٢٣ بجريدة الوقت البحرينية، لمزيد من التفصيل عنه.

ومن المؤسف جدًا أنه بدلاً من أن يعمد سماحة السيد إلى تنقية الإسلام وتبرئته مماّ مورس بإسمه تحت عنوان إمارة المؤمنين [المزعومة]، نراه يؤكد ويصر على أن جميع هذه البشائع إنما هي وليدة اجتماع «القرآن مع السيف» فكانت النتيجة «أخطر من التكنولوجيا النووية». وفي الواقع فإن الإسلام برئ من هذه التصرفات الرعناء التي مورست باسم الإسلام السلطوي الذي قام بمهمة تبرير أفعال السلاطين والخلفاء، فالإسلام عانى من تسلط السياسة عليه، وليس كالمسيحية التي عانت السياسة في قرونها الوسطى من تسلطها عليها، إن هذا الفارق ما بين الحالتين كان يجب على السيد إياد بما أنه يأتزر بلباس علماء الدين الشيعة أن يبينه، ويبين مدى البُعد ما بين الإسلام الظاهري والإسلام الواقعي. وإذ بنا نراه يجر تلك الأفعال ويسبغ عليها صفة الإسلام ويعتبرها من صميم الدين – في برنامج حوار العرب على قناة العربية يستحضر قصة الأمير الذي احضر قرابة مليون غلام وجارية من بلاد تونس/

أفريقية إلى الجزيرة العربية للتدليل على هذه البشاعة (الدينية)!- وهذا موقف فريد من عالم دين شيعي يفترض أنه أول من يقف أمام هذه الدعاوى وهذه الانتهاكات بدل أن يُسلّم بمقبوليتها، ويستغلها كسلّم لكسر نوافذ الدين.

سوء التاريخ وما جرى فيه لا يعني القبول به كما لا يستلزم نقد الدين بذاته لأجله. لا يجب أن تكون النظرة للتاريخ عوراء، فهو تاريخ يحمل الكثير من النقاط المضيئة جنبًا إلى جنب مع ما أُلصق به من مساوئ[1]، وارتكب فيه من بشائع، كما أنه كرجل دين شيعي من المفترض أن يكون أكثر إطلاعًا على الموقف الديني من هذه الأفعال التي لم تقم على أساس ديني.

كما يؤكد سماحة السيد إياد على رفض أي شكل من أشكال الحكومات الدينية لأنها فشلت في صيانة حقوق الإنسان، وفشلت في بناء دولة حديثة،

---

(١) راجع فقرة: (النظرة الخاطئة إلى التاريخ الإسلامي) ص ٤٧ في مقدمة كتاب (الحق المبين..) للشيخ علي الكوراني العاملي.

ويضرب مثالاً على ذلك بـ"طالبان" في أفغانستان و "ولاية الفقيه" في إيران.

ومن الغريب أنّ في لقاءه مع قناة VOA[١] (صوت أمريكا التي تبث بالفارسية) ضرب مثالاً بالمملكة السعودية العربية على النظام الديني القمعي والفاشل بينما لم يذكرها في لقاءه على قناة العربية!

مجددًا يقع السيد في مطب المقايسة مع ما أنتجه فكر السقيفة في تصوير الحكم الإسلامي، مع الفكر الإسلامي الأصيل، بل ومن المؤسف اعتباره وكأنه حكم قائم بناءً على مبادئ وأسس الإسلام، وهو شيء بطبيعة الحال غير مقبول حتى عند السنة أنفسهم وبدا ذلك واضحًا من مداخلة عضو الإخوان المسلمين في مصر في ذات المقابلة. فهو يقايس ما بين «نظرية» ولاية الفقيه وما بين «ممارسة» طالبان!

---

(١) المقابلة موجودة على يوتيوب باللغة الفارسية

على كل حال، يُحسب على سماحة السيد وهو على حسب الفرض العالم المطلع حصره لقضية الحكم الديني عند الشيعة بمنهج ولاية الفقيه، وهي نظرية من نظريات للحكومة الإسلامية في عصر الغيبة أحياها الإمام الخميني قدس سره الشريف، وهي شهادة للحق، لا تقارن بأي صورة من الصور مع التخلف المنتج في الصورة الطالبانية.

نعود من جديد للمربع الأول وهو مصادرة سماحة السيد لباقي الآراء ودفعها كلها في مربع واحد وانتقادها على هذا الأساس وهو خطأ يخلط ما بين أصل الحكم والمصداق. لا خلاف على أنّ النبي الأكرم صلى الله عليه وآله قد أقام حكومة إسلامية في المدينة وهو شيء أقره السيد إيّاد في مقابلته سالفة الذكر، فنكرانه للدولة الدينية واعترافه بدولة النبي الأكرم صلى الله عليه وآله، من حيث الأصل، هو تناقض في قوله، كما أنّ مؤاخذته على دولة النبي الأعظم

صلى اللّه عليه وآله بكونها السبب في انتاج المنافقين هو من طرف مغالطة ومن طرف آخر يؤدي إلى كون النبي الأكرم صلى اللّه عليه وآله يتصرف من نفسه وكأنه يتبنى قول القوم (أنتم أعلم بأمور دنياكم)! وهو إشكال مدفوع بتهافته، وليس هذا مجال التوسع في بحثه(١).

ثمّة إشكالية أخرى في هذا القول تظهر في كونه تارة يوافق على الأصل بالدولة الدينية تحت حكم المعصوم، وتارة أخرى ينفيها من ناحية سلبياتها ومن حيث عدم قدرة الدين على ايجاد المساواة بين الرعيّة، ولا يوجد مجال للموافقة ما بين هذين لأنه مرة يتفق بالمفهوم ويختلف بالمصداق، ومرة يختلف بالمفهوم والمصداق، بحيث لا يملك موقفًا ثابتًا تجاه هذه القضية.

إنما هو رفض وفقط!

(١) ومن شاء التوسع فيه فكتب الكلام والعقائد والتفسير في مباحث العصمة قد تناولته باستفاضة.

خطأ (أو أخطاء) حكومة ولاية الفقيه في إيران، وهو ابن حوزتها، لا يعني نكران أصل الحكم الديني أو قدرة الدين على انتاج حكومة تسير بمقتضى أحكامه وتستلهم روح الدين في صياغة مبادئها، وهو يعلم علم اليقين أن (ولاية الفقيه) من ناحية كونها نظرية حكم ليس مسلمًا بها على إطلاقها بين فقهاء الإمامية أعلى الله كلمتهم، إنما هي اجتهاد فقهاء أجلاء وفق ما رؤوه في الروايات واستنبطوه منها ضمن الآلات الشرعية المعتمدة في ذلك، فكون الرؤية بها مثالب شيء طبيعي لكونها نتاج تطبيق غير المعصوم، واجتهاد المجتهدين، ولا يعني ذلك أن مسألة الحكم أو إدارة الدولة شيء من خارج دائرة الدين، بل يكفي تأسيس نظرية للحكم قائمة على الدين ومبادئه أو حتى روحيّته على أقل تقدير لينتفي بذلك هذا القول، ويسقط الإشكال.

ومن يستدل بهذا كمن يستدل بعدم وجود الهواء لعدم قدرته على رؤيته.

الأشياء تُعرف بآثارها، ومبادئ الإسلام العظيمة هذه هي التي تحكم بمدى قدرة الإسلام على صناعة القيم والأحكام، ومجرد تقديمها لأساس لنظريات حكم متعددة، تبطل أي زعم بالتضاد ما بينها وبين السياسة والحكم.

ومن طريف أقواله هو «المساواة غير موجودة تحت حكم الإسلام» وهو عنوان عام، لا يوضح ماهية هذه المساواة وطبيعتها، فهل هي نفي التمايز أم نفي التمييز؟

وهل هي إعطاء الحقوق أم المستحقات؟ وما هو منشأ هذه الحقوق؟

ولا يبين ما هو مقصوده بحكم الإسلام، فهل هو الدين الذي يحكم الفرد؟ أم هو الدين الذي يحكم المجتمع؟ أم هو الدين ككل؟

وعلى الرغم من أن نظام ولاية الفقيه نفسه الذي ينتقده وعاش تحت كنفه وفّر حقوقًا عريضة – بغض النظر عن النسبة والرؤية الخاصة – للقوميات والأديان والأفكار التي لا زالت تعيش تحت ظله، وخرج هو من رحمها.

هذا ليس تبريرًا أو دفاعًا عنها، بل مثالاً أضربه لتوضيح مدى الخلط الذي يقوم به السيد إياد حين يضع الجميع في بوتقة واحدة مهملاً كل الفروقات الجوهرية لتدعيم أقواله ونظرياته التي تسقط بمجرّد إيضاح هذه الفروق.

كما أنّ المشكلة الرئيسية الأخرى هي في المقايسة ما بين الإسلام وحصره في مقابل الوطنية، فالإسلام عنوان عام لنظام شامل والوطنية نظام ظهر في العقود الأخيرة أو القرون الثلاث الأخيرة مع تقازم سلطة الكنيسة، ولإيجاد بديل عن سلطتها أُوجدت سلطة الشعب ولخلق جامعة بينهم ظهر مصطلح الوطنية، أود هنا أن استشهد بكلام لطيف للدكتور برهان غليون بعد أن وحّدَ

سماحة السيد بين موقفه من الدين الذي يراه «طريق للهيمنة على الناس، وغير عادل، وليس فيه مساواة، وهو خطير جدًا» وبين موقف الدين من السلطة بزعمه:

«ومسألة السلطة لا ترتبط أساسًا بحل المسألة الدينية أو بالموقف من الدين. وليس من الدقيق ولا المقبول أن نربط مسألة الهوية بمسألة النهضة فنجعل الواحدة بديلاً للأخرى. ولا أن نوحد بين مسألة العلمانية ومسألة الديمقراطية، أو أن نجعل للموقف من الدين العامل الأساسي والحاسم في تحديد نوعية السلطة أو الحكم»[1].

للأسف أن السيد إياد يدعي — بنص عبارته – وجود «ضرورة إنسانية» لفصل الدين عن الدولة! ثم بعدها يؤكد على أن الدين للإنسان، فهل الدولة إلا للإنسان؟

---

[1] **اغتيال عقل**، برهان غليون.

نحن مؤمنون بأن السلطة والسياسة لا تقعان خارج الدين، ونحن حين نتحدث عن الدين نتحدث عن الدين الواقعي الذي أقامه (أو يقيمه) المعصوم عليه السلام، وإلا فإن مجرد الإدعاء بعدم قدرة الدين على المزاوجة مع السياسة بسبب ثغرات يحتمها الوجود البشري[١]، هو كمثل من يدعي عدم وجود ناطحة سحاب (Empire State) في نيويورك لأن تصميمها فيه ثغرات! أو لأن وجودها خاضع للتجربة الإنسانية!

وفي الحقيقة هذه بذاتها إشكالية، لأن الديمقراطية حين تطرح كنظام للحكم لا تطرح من باب أنها النظام المثالي أو مالك الحلول، بل تطرح من باب أنها أفضل ما هو موجود في الواقع للتشارك في السلطة وإلا فإن بنيانها سواءٌ الفكري الواقعي أو النظري المثالي يحتوي الكثير من الثغرات والإشكالات.

---

[١] هذا التبرير من عندي وإلا فإن السيد يدعي الإطلاق بكلامه حين يتحدث عن الحكم الإسلامي!

وكما لا يخفى فإن سماحة السيد ينطلق في الهجوم من باب فشل الرؤى الدينية المقدمة وفق الاجتهادات البشرية في السلطة،وفاته أنه سواء ثبتت ولاية الفقيه أم سقطت، لن يضر الدين شيئ فهي مبنية عليه، لا هو — أي الدين – مبني عليها، وإلا جاز القول بسقوط العلمانية لسقوط الشيوعية في روسيا (وهو نظام علماني بحت) وهي في طريقها للسقوط كما يبدو اسرائيل من خلال الدفع للقبول بيهودية الدولة.

بل هي ساقطة في الجمهوريات العربية العلمانية ذات البشاعة التسلطية.

مثل هذا الخلط يقود لمثل هذه الاشتباهات، كونه يضع نموذجًا مثاليًا من الناحية النظرية، ويحاكم الآخرين على أساسه دون أن يناقش في مدى مثالية النموذج الذي اختاره في ساحة التطبيق الفعلي.

يعود سماحة السيد ليؤكد هذا الأمر مجددًا حين يقول «الفكر الغربي صنع نيوزيلندا وكندا ..»، وهي عناوين عامة لا تفصح بوضوح عمّا يريده بها؟

النظام الاقتصادي؟ أم التطور التكنولوجي؟

أم القيم الأخلاقية؟ أم النظم الاجتماعية؟

مؤسف أن يكون حديث من يريد طرح فكرة بديلة برأيه تقود إلى نهضة الأمة غارق بمثل هذه العموميات، ولا يوجد في كلامه تحرير لمواردها.

حتى مبدئية الفكر الغربي الذي يطرحه غير محرره عنده، فما هي صورته الدقيقة؟ فرنسا ذات الثورة الخالدة أم أمريكا المحافظة أم حتى إسرائيل اليهودية؟

هل أنتج الفكر الليبرالي دولة كاملة أو مدينة فاضلة؟

حتى الآن هذا الشيء غير موجود. الدول تصنعها الشخصية الاجتماعية لسكانها، فهل يصح وصف النهضة اليابانية بأنها صنيعة الشنتو؟ أو أن التنين الصيني وليد الكونفوشيوسية أو الشيوعية؟ أو أن سنغافورة وليدة العلمانية؟ أو أن بريطانيا وليدة الدستور (وهي بالمناسبة إلى هذا اليوم لا تملك دستورًا! بل هي قائمة على الأعراف والماجنا كارتا)؟

بل إن الفلبين نسخت الدستور الأمريكي برمته، حتى المذكرة التفسيرية نقلتها حرفيًا، فهل تحولت مانيلا إلى واشنطن أخرى؟

الإدعاء دائمًا سهل، وللأسف أن سماحة السيد يسوّق لآرائه بالدعاوى العريضة فقط.

إن النهضة، أي نهضة، ترجع لإرادة ورغبة الشعب، وهاتان الصفتان وليدتا الشخصية الاجتماعية، والتجربة الإنسانية. خط رفيع هو الذي يفصل

ماليزيا عن أندونسيا حدوديًا، ولكن ما هو الفارق بينهما اقتصاديًا واجتماعيًا؟

مقايسات من هذا النوع تقود إلى طريق مسدود، فهي قياسات شكلية صورية لا تقدم للناس سوى الوهم. لا يكفي مجرد وجود قوانين مكتوبة دون أن يتم تطبيقها للحكم عليها، وإلا على هذا الأساس يكون الدستور الأمريكي، ساقطًا لفشله في الفلبين، والحقيقة أن الفشل عائد لا للقانون بحد ذاته إنما للخطأ في تطبيقه أو بالأحرى عدم تطبيقه، ولايجوز نفي الشيء أو قدراته دون أن يكون قد أخذ حقه في حيّز التطبيق.

بينما نحن نتكلم عن (أصل) يتجاوزه سماحة السيد للتحدث عن (الفرع). وهذه نقطة مهمة يجدر الإلتفات لها.

نحن لا ننكر ما للأفكار أو الرؤى الأخرى من ايجابيات، إنما نستنكر هذا الدس المفتعل لها و وضعها قبال الإسلام، وكأن الدين هو مصيبة حلت على البشر! أو أنّ الإسلام كتلة من العجز غير قادرة على احتواء هذه الإيجابيات. والأدهى أن هذا الكلام يكون من طرف رجل يتسربل بلباس علماء الدين، ومتخرج من حوزات الدين.

ويدعو في خطابه إلى «المزاوجة بين علمانية أتاتورك[١] وصوفية جلال الدين الرومي» ومن المثير للعجب كونه يدبج آراءه بخطب عريضة عن الدكتاتورية والتسلط والصنمية، ثم يدعو في خطاب مباشر إلى اقتباس كل هذه الصفات من خلال اتباع علمانية اتاتورك المفروضة التي بدأت تركيا، مهدها

---

(١) ومن تناقضات سماحة السيد (!) أنه في مقابلته مع تركي الدخيل في برنامج إضاءات على قناة العربية قال: **العلمانية صفة تطلق على الأنظمة ولا تطلق على الأشخاص**. (راجع صفحة ثقافات على موقع العربية بتاريخ ٢٠٠٩/٦/٢٣) ولم يخبرنا سماحته إن كان يرى أتاتورك (أمة) أم (شخص) حين وصفه بهذا الوصف.

وساحتها، بالتخلي والإنفكاك عنها بعد أن صارت عبئًا عليها بمتطلباتها المنافية للإنسانية.

إثارته لموضوع المزاوجة ما بين شخصيتين متنافرتين كأتاتورك و جلال الدين الرومي لا يستقيم مع ما يشنع عليه من «ازدواجية الشخصية» التي ينتقد وجودها وكثرتها في العالم الإسلامي اليوم: الشخصية المتدينة قولاً، والهاتكة للشريعة فعلاً!

فهذه المزاوجة اللا منطقية هي التي تولد مثل هذه الإزدواجية ما بين قيم دينية وأخلاقية عالية يدعو لها جلال الدين الرومي وما يضادها من تعامل قسري ومبادئ لا تحمل احترامًا للفكر الديني أو الهوية الروحية الذي تدعو له العلمانية الاتاتوركية، تنتج شخصًا بلباس أهل الدين يجري على لسانه ما يهدم ركن الدين!

كما يبدو أن سماحة السيد لا يملك حلولاً للإشكاليات التي تقابله وبدلاً من صرف الوقت في ايجاد (أو البحث عن) الحلول يكتفي بإنكار المشاكل ورميها على الدين ويصور الخلاص منها بالإنعتاق من سلطته السياسية على أقل تقدير.

والواقع أن هذا توهم ناتج عن خلط في فهم الطبيعة الاجتماعة للنهوض عند الشعوب، محاولة اقتباس تجربة الغرب وتطبيقها على الواقع الشرقي لا تنسجم مع طبيعة المجتمع فتمثل تاليًا عقبة لابد من الاصطدام بها، إن تركيا كمثال على ذلك لا تزال تئن من وطئة التسلط الأتاتوركي عليها حتى باتت الحرية مقيدة بفهم أحادي، وهي التي حجبت موقع اليوتيوب لبث أحد أعضائه فيلمًا ينتقد أتاتورك!

الدين في مبادئه لا يتحمل وزر التطبيق الخاطئ له، ولا يتحمل وزر اللّيّ المبالغ به لنصوصه حتى تناسب أهواء من يمتطونه، الإشكالية هنا تعود على صاحبها، فالتفريق بين الفكرة أو المبدأ وبين الداعي له لابدّ منه.

هنا أودّ ان أعمم الموضوع قليلاً لأتحدث عن مغالطة كثيرًا ما تُقال، وقياس باطل كثيرًا ما يتكرر سيما على ألسن الداعين إلى مثل هذه الدعوات الإنفعالية التي تصدر نتيجة النقمة على المجتمع والواقع المزري الذي يزرح تحته، وأول ما يُرمى هو الدين لتبرير القصور الذاتي لهؤلاء عن مجابهة متطلبات الزمن وما يفرضه.

الدين يخضع للمصالح والمفاسد النوعية، ومبادؤه ثابتة، وتبقى هناك مساحات قابلة للاجتهاد فيه وهذه المساحات تكون مؤتمرة بالزمان والمكان، وبطبيعة الحال هذه كلها خاضعة لاجتهادات الأفراد والأحكام التي تصدر

هي أحكام دينية ظاهريًا، قد تصيب الحكم الواقعي وقد لا تصيبه، ولكن من غير الإنصاف نفيها وانكارها بلا دليل أو مسوغ واعتبارها باطلاً لأنها لا تتناسب مع فكر الشخص، كما أنه من المشين اعتبارها منظارًا أوحديًا للنظر منها إلى الدين وانتقاده.

احتاج الغرب لما لا يقل عن خمسة قرون من التجارب المريرة حتى يصل إلى ما وصل إليه في العقود الأخيرة، بينما (وسأضطر مجددًا لاستعادة مثل ولاية الفقيه كما طرحه السيد إياد) لم تتجاوز التجربة الدينية الحالية الثلاثة عقود، ومع هذا فإن القياس يكون سهلاً رغم عدم مناسبته كون أنّ الممارسة الطويلة سيما في الأفكار الاجتهادية تشير للأخطاء لتلافيها مع المستقبل.

مع هذا، لو نظرنا إلى الليبرالية مثلاً فهل هي أنتجت دولة كاملة أو مدينة فاضلة؟ الواقع يقول بأن الدول التي قامت باستلهام مبادئها لا زالت تعاني

من نقائص وقصور في نواح كثيرة، نعم لها ايجابيات وفي نفس الوقت تملك من السلبيات ما لا يمكن احصائه رغم أنها ناتجه من عقول بشرية تعيش ضمن هذا الواقع نفسه الذي يدعو سماحة السيد كمثال إلى أخذه ومعاينته، ليتم اصدار الاحكام متناسبة معه، والأحكام بقصده هي غير المنتمية للدين، فالليبرالية هي نتيجة مخاض اجتماعي لبيئة ما، ولابد قبل الإدعاء بأنها النموذج الأمثل، من الوعي بما صاحب هذا المخاض ومدى انطباقه مع ما نملكه، ولكن للأسف أن هذا الأمر مفقود لغلبة الأحلام الوردية عند المبشرين أو الداعين بمثل هذه الدعوات فتغيب تبعًا لذلك عنهم رؤية الإنفصام الحاصل بين الإدعاء وبين الواقع.

كما أن طول الأمد هذا من التطبيق لا زال إلى اليوم غير قادر على انتاج سلطة خالية من الشوائب، فعلامَ (والسؤال يتوجه له) هذه النظرة الوردية له؟ والسوداوية لغيره (على إطلاقه)؟

الفارق الرئيسي بين العلمانية وزعيمتها الليبرالية وبين الدين هو أن محورهما هو الفرد، بينما محور الدين هو المجتمع، إن أي موازنة ما بينهما تؤدي إلى عدم تساوي الكفة، لأنها موازنة بين مختلفين، لذا تبدأ النبرة الإقصائية بالظهور كما رأيناها عند سماحة السيد، وهي نبرة متطرفة جدًا اضطرت لأن تلجأ إلى الاستعانة بما هو غير مقبول بالدين أساسًا وإدماجه به حتى يُسجل كـ"عِيبة" يمكن مؤاخذتها على الدين.

الدين ينظر إلى الغاية من الوجود، بينما تلك الانظمة المبتدعة تنظر إلى الوجود كأداة مُسخّرة في خدمة الإقتصاد وتركز على الإنفكاك ما بين السياسة

والأخلاق والاجتماع، وتصعد المصلحة فوق سؤال القيمة، ليعود سؤال إريك فروم الفيلسوف الأمريكي/الألماني مجددًا: إذا كنت أنا = ما أملكه؟ فما أنا إذا فقدت ما أملك؟

إن السلطة تملك أدوات الطغيان داخلها، لكنها تختلف بحسب الثوب الذي تُلبسه لهذه الأدوات، باللباس الديني يمكن محاصرة هذا الطغيان وردّه لمخالفته المبادئ الثابتة للدين، فالدين الذي يستغله هؤلاء لتثبيت السلطان نفسه يعطي المبرر لرفع هذا التسلط، ولكن كيف يمكن محاصرتها في الفكر الذي لا يرى اعتبارية للأخلاق قبال السلطة والسياسة؟ ويغيب فيه السؤال الأخلاقي أمام الفعل الاقتصادي؟

حتى لا أطيل أكثر خصوصا وأنني لا أود التحول إلى نقد الليبرالية، أختم بقولي أنه من المؤسف رغم كل هذه الصيحات الإقصائية العالية، فإنها لا

تتزامن بأي شكل من الأشكال مع ما يمكن اعتباره تأصيلاً منطقيًا لها، بل لا تزال تدور في دائرة الترميز، بحيث ترمز لشيء ما بأنه (خير) ولشيء آخر بأنه (شر) ثم تبدأ باتخاذ مواقفها على هذا المبدأ في تعبير بليد عن مواقفها، يغنيها عن البحث والتمحيص لاستيلاد موقف مبني على أساس سليم.

حتى في دعوى المفارقة ما بين الخدمات المقدمة في هذه البلاد والبلاد الغربية، فإنه بغض النظر عن أية ظروف موضوعية أو غيرها تتعلق بكل دولة على حدة، لا يجب إهمال أن هذه المهمة هي منوطة بالجهاز التنفيذي للدولة، وهو المسؤول عنها، ولا علاقة لهذا الجهاز بنظام الحكم أو آيدلوجيته، فالتطور العمراني والخدماتي في بلاد الخليج العربية على سبيل المثال لا يُقارن بما هو موجود في واحدة من نماذج الحكم الديمقراطي كالهند، والتي غالبًا ما يتم إهمالها حين المقارنة ويتم القفز إلى البلدان الغربية

كالنرويج وفنلندا والسويد وفي هذا إشارة رمزية إلى أن ليس واقع الديمقراطية ما هو مطلوب إنما هو مقدار الممارسة المرفهة، لا أكثر!

طبيعة الكلمات الرنانة أنها تشنف الأسماع، سيما التي كلت وملت من واقعها المزري، ولكن من طبيعتها أيضًا أنها مجرد مخدر يقدم راحة وقتية لا حلولا جذرية لما يعانيه الواقع، وهذا للاسف ما يقوم به هؤلاء بهذه الدعوات، تركوا الجذر وركزوا همهم على الثمر، للوصول إلى ما يبتغون لا لإيصال الآخرين لما يطلبون.

إن هذه الدعاوى تخلق نزاعًا متوهمًا، فليست القضية في نظام الحكم وصورته بقدر ما هي في محاولة خلق صراع يتكسب به كل طرف ليصعد على ظهر الآخر لكرسي السلطة. فالحاجة لنظام حكم تشاركي ديمقراطي يكفل حقوق الإنسان لا يختلف عليه إثنان، ولكن هذا الإتفاق لا فائدة منه عند أصحاب

هذه الدعاوى فكل طرف منهم يبحث عن أدوات ولو كانت كلمات مجردة وفارغة تعينه على إقصاء الآخر طمعًا بالاستحواذ على كامل الحصة في السلطة، فهؤلاء يقتاتون على هذه الصراع ولا يريدون له نهاية، لأن نهايته تعني إفلاسهم.

«.. الفصل بين السياسة والدين، سيبقى دومًا مثلما كان دائمًا، محض توهم تبدده حقائق التاريخ العقائدي للديانات الرسالية الثلاث (الإبراهيمية) التي امتزج فيها الدين بالسياسة امتزاجًا شديدًا، يصعب معه في كثير من الأحيان، تمييز ما هو سياسي مما هو ديني ..»[١].

أنا هنا لا أقدم دفاعًا عن سلطة دينية بحد ذاتها أو مطالبة بحكم ديني، ولكنّي لا أرى في دعوى الإنفصال ما بين السياسة والدين ما هو واقعي، حين

---

[١] **اللاهوت العربي**، د.يوسف زيدان، راجع ص ٢٠٠ وما بعدها للإطلاع على الفكرة كاملة

نتحدث من ناحية المفهوم، أما من ناحية التطبيق فإننا بحاجة أولا لتحديد ماهيّة هذه السياسة المقصودة؟

من الخطأ اعتبارها هي المقياس للدين كما يفعل سماحة السيد، بل اللازم اعتبار الدين هو مقياس السياسة لأن المنظومة الأخلاقية وليدة الدين، والسياسة في دعوى فصلها عن الدين إنما هي هروب من هذه المنظومة الأخلاقية للوقوع في وَحْل النفعية.

وكفى بذلك ..

انتهى